ولا يصح بيع الوصي ولا شراؤه الا بما يتغابن فيه ويجوز من
نفسه ان كان فيه نفع خلفائهما ولو رفع المال مضاربة وشركة و
بضاعة وقبول الهدية عن الاملاء لا عن الاعسر ولا يجوز له ولا للاب
الاقراض ويجوز للاب الاقراض من مال الوصي ولا يتجر في مال الصغير
ويجوز بيعه على الكبير الغائب غبن الحقار ووصية الاب احق بمال الصغير
من جده فان لم يوص جعل الاب فيكون كالاب **فصل** شهد الوصيان
ان الميت اوصى الى زيد معهما لا تقبل الا ان يدعيه زيد وكذا لو
شهد ابنا الميت ولغت شهادة الوصيين بمال الصغير وكذا الكبير
في مال الميت وصحت لهم في غيره وعندهما تصح للكبير في الوجهين و
شهادة الوصي على الميت جائزة لا لهم ولو بعد العزل وان لم يخاصم و
لو شهد رجلان لاخوين بدين الف على ميت والآخران لهما باعه
صحتا خلافا لابي يوسف ولو شهد كل فريق للآخر بوصية الف لا تصح
ولو شهد احد الغريمين للآخر بوصية جارية والآخر له بوصية عبد
صحت وان شهد الآخر له بوصية ثلث لا تصح **كتاب الخنثى** هو من
لم يكن له فرج فان بال من احدهما اعتبر به وان بال منهما اعتبر الاسبق
وان استويا فان سبق فهو وشكل ولا اعتبار بالكثرة خلافا لهما فان
بلغ فان ظهر بعض علامات الرجال من خشونة او قدرة على الجماع

او

او احتلام كالرجل فرجل وان ظهر بعض علامات النساء من حيض
وحبل وانكسار ثدي ونزول لبن فيه وتمكين من الوطء فامرأة
وان لم يظهر شيء او تعارضت فمشكل قال محمد الاشكال قبل البلوغ
فان بلغ فلا اشكال وان ثبت الاشكال اخذ فيه بالاحوط فيصلي
بقناع ويقف بين صفي الرجال والنساء فلو وقف في صفهن يعيد
من لاصقه من جانبيه ومن يحاذيه من خلفه وان في صفهن اعاد
هو ولا يلبس حريرا ولا حليا ويلبس المخيط في احرامه ولا يكشف
عند رجل ولا امرأة ولا يخلو به غير محرم من رجل او امرأة ولا يتسرى
بل يحرم ولا يختنه رجل ولا امرأة بل يتباع له امة تختنه من مال ان كان
له مال والا فمن بيت المال ثم يباع فان مات قبل ظهور حال لا يغسل
بل ييمم ويكفن في خمسة اثواب ولا يحفر بعد ما لحق غسل رجل
ولا امرأة وندب تسجيته قبره ويوضع الرجل مما يلي الامام ثم هي
ثم المرأة ان صلى عليهم جملة وليم اخس النصيبين من الميراث عند
الامام فلو مات ابو عشر وعن ابن فللابن سهم وليم سهم وعند الثاني
له نصف النصيبين وهو ثلثة من سبعة عند ابي يوسف وخمسة من
اثني عشر عند محمد ولو قال سيدهما كل عبد حر او كل امة لي حرة لا
يعتق شيء من ولو قال احدكما حر او كل امة لي حرة لا